



مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة

Journal of International Economy and Globalization



مدى مساهمة السياسة النقدية في ضبط القروض البنكية كآلية للحد من التضخم
دراسة قياسية للبنوك التجارية العاملة بالجزائر خلال الفترة (2009 – 2018)

The Extent Contributes of Monetary Policy to Tuning the Bank Loans as a Mechanism to Reduce the Inflation–A Standard Study of Algerian Commercial Banks Algeria During the Period (2009–2018)

د.سوسن بركاني، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر

د.مريم هاني، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر

تاريخ الإرسال: 2019/11/27	تاريخ القبول: 2020/02/15	تاريخ النشر: 2020/03/01
الملخص	الكلمات المفتاحية	
تهدف هذه الورقة إلى دراسة مدى مساهمة السياسة النقدية في ضبط حجم القروض البنكية كآلية للحد من التضخم وذلك من خلال دراسة قياسية لمدة عشرة (10) سنوات (2009 إلى غاية 2018) في الجزائر، تم الاعتماد فيها على بيانات معدل إعادة الخصم ومعدل الاحتياطي النقدي القانوني كمتغيرين مستقلين، وحجم القروض البنكية كمتغير تابع، وذلك باستخدام تحليل نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (panel)، بحيث تم تطبيق ثلاث نماذج وهي نموذج الانحدار التجميعي، نموذج الآثار الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، كما استخدمنا في هذه الدراسة اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، واختبار ARDL للتكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ VARDL، وفي الأخير توصلنا إلى أن هناك علاقة توازنية طويلة المدى بين معدل إعادة الخصم وحجم القروض، وأن السياسة النقدية في الجزائر تساهم في التأثير على حجم القروض الممنوح من طرف البنوك العاملة في الجزائر من خلال معدل إعادة الخصم فقط وبالتالي هذا يساهم في الحد من ظاهرة التضخم.		
Keywords	Abstract	
Monetary Policy; Bank Loans; Re-discount Rate; Legal Cash Reserve; Inflation.	This paper aims to study the extent contribution of monetary policy to tuning the volume of bank loans as a mechanism to reduce inflation, through a standard study for ten (10) years (2009 to 2018) in Algeria, which was based on the data of the re-discount rate and legal cash reserve As two independent variables, and the volume of bank loans as a dependent variable, Using the analysis of cross-sectional time series models (panel), three models were applied: the regression model, the fixed effects model and the random effects model. In this study we used stability of time series test, ARDL co-integration test, and error correction model VARDL, Finally we concluded that there is a long-term equilibrium relationship between the re-discount rate and the volume of loans, and that monetary policy in Algeria contributes the effect on the volume of loans granted by banks operating in Algeria only by the re-discount rate and this contributes to reduce the phenomenon of inflation.	

✦ المؤلف المرسل: سوسن بركاني، berkani_88@yahoo.fr

1 . مقدمة:

لم تكن هناك سياسة نقدية حقيقية مطبقة في الجزائر إلا بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90 لعام 1990 حيث توضحت معالم السياسة النقدية بشكل، أفضل كما أعاد المهام التقليدية لبنك الجزائر في تسيير النقد والائتمان وإدارة السياسة النقدية، فالسياسة النقدية هي التدخل المباشر من طرف السلطة النقدية من أجل تحقيق أهدافها والتي تعتبر أهمها الحد من ظاهرة التضخم (الإستقرار في المستوى العام للأسعار)، وذلك عن طريق استخدام أدواتها المختلفة وذلك من أجل التحكم في حجم القروض.

1. 1 إشكالية الدراسة:

ما مدى مساهمة السياسة النقدية في ضبط القروض البنكية كآلية للحد من التضخم في الجزائر؟

1. 2 أسئلة الدراسة:

ومن الإشكالية الرئيسية التالية يتم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أدوات السياسة النقدية المستخدمة في الجزائر؟
- ما هي إجراءات السياسة النقدية لضبط القروض البنكية؟
- ما مدى مساهمة السياسة النقدية في التأثير على حجم القروض البنكية للحد من التضخم في الجزائر خلال الفترة (2009-2018)؟

1. 3 فرضيات الدراسة:

للإجابة على الأسئلة المطروحة أعلاه تم وضع الفرضيات التالية:

- تتمثل أدوات السياسة النقدية المستخدمة في الجزائر في الأدوات التقليدية.
- يتم ضبط القروض البنكية من خلال آلية معدل إعادة الخصم وآلية الاحتياطي القانوني الإجمالي وسياسة السوق المفتوحة.
- يتم التأثير على حجم القروض البنكية للحد من التضخم في الجزائر من خلال تقنية معدل إعادة الخصم لأنها تعتبر الوسيلة الأكثر استعمالاً من طرف بنك الجزائر.

1. 4 منهج الدراسة:

استخدمنا المنهج الوصفي والتحليلي لوصف ظاهرة السياسة النقدية وظاهرة التضخم وتحليلها في الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي استخدمنا أسلوب دراسة حالة لعينة من البنوك العاملة في الجزائر، واستخدمنا التحليل الإحصائي باستخدام برنامج EVIEWS إصدار 2009، وكذا برنامج معالج الجداول excel إصدار 2007 لحساب مجموع الائتمان والتمويل الممنوح من طرف عينة البنوك.

1.5. نموذج الدراسة: يتمثل المتغير التابع في (حجم القروض CRE) والمتغيرات المستقلة (معدل إعادة الخصم

TED، معدل الإحتياطي النقدي القانوني TRO).

$$CRE=F(ted,tro)$$

2. السياسة النقدية في الجزائر

تعزيزت فكرة إصلاح الجهاز المصرفي في التسعينيات من خلال قانون النقد والقرض 10/90 الصادر في عام 1990، الذي اعتبر نقطة تحول جذرية في النظام المصرفي الجزائري، فمن خلال ذلك القانون حُدد مسار للسياسة النقدية ومختلف الأدوات التي تستخدم لتحقيق أهدافها.

1.2 مفهوم السياسة النقدية: هناك العديد من التعاريف لعل أهمها ما يلي:

-هي الاستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية القومية نحو تحقيق النمو المتوازن بالمقدار الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة الاستقرار النسبي لأسعار السلع والخدمات وأسعار الفائدة، أسعار صرف العملة الوطنية وهذا حتى تتفادى الضغط على الأرصدة النقدية للدولة (حسن، 2000)؛

-هي مجموعة القرارات التي تتخذها الحكومة عن طريق البنك المركزي للتحكم في حجم النقود المتداولة في الاقتصاد (Ragan, 2004-2005)؛

-هي التدابير والإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لإدارة كمية النقود وتنظيم عملية إصدارها، بما يكفل سرعة تداول وحدة النقود وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف معينة (كنعان، 2012).

2.2 أدوات السياسة النقدية المطبقة في الجزائر: لقد وضع قانون النقد والقرض 10/90 والأمر 11-03 الإطار القانوني للسياسة النقدية ومسار تطورها، فقد وضع مجموعة من الأدوات لتحقيق أهداف السياسة النقدية والتي تتمثل في:

1.2.2 الأدوات التقليدية: هي تلك الأدوات التي أصدرها قانون النقد والقرض 10/90 والأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض والتي تتضمن الأدوات المباشرة والأدوات غير المباشرة.

1.1.2.2 الأدوات المباشرة: وتتمثل في ما يلي:

-سياسة معدل إعادة الخصم: ويقصد بها الفائدة التي يخصم بها البنك المركزي للأوراق المالية والتي تقوم بخصمها البنوك التجارية لديه للحصول على احتياطي نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان (مفتاح، 2005).

تعتبر عملية إعادة تمويل البنوك آلية مهمة لتدخل البنك في إدارة السياسة الائتمانية في الجزائر، حيث شرح قانون النقد والقرض 10/90 لعام 1990 المواضيع التي تتم عليها إعادة الخصم وفي مواده من 69 إلى 72، ولكن الأمر 11/03 لم يذكرها بصورة مباشرة وترك تحديد شروطها لنظام 16-03 المؤرخ في 28 يوليو 2016 يتم النظام 15-01 المتعلق بعمليات خصم السندات.

- سياسة الإحتياطي النقدي القانوني: هو التزام البنوك التجارية باقتطاع جزء من ودائعها كاحتياطي نقدية تودع لدى البنك المركزي (يوسف، 2014). وتعتبر آلية الإحتياطي النقدي القانوني في الجزائر من الآليات القانونية التي استحدثها قانون النقد والقرض 10/90 في مادته 93، فقد حدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض نسبة الإحتياطي النقدي القانوني بقيمة لا تتعدى 28% إلا في حالات الضرورة المنصوص عليها قانونياً.

- سياسة السوق المفتوحة: هي عملية تدخل البنك المركزي مباشرة في السوق النقدي بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية. طبقت عملية السوق المفتوحة لأول مرة في عام 1996 في إطار الإصلاحات التي قام بها بنك الجزائر مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في التسعينات، وأول عملية سوق مفتوحة تمت في الجزائر في عام 1996 كانت بمبلغ 4 مليار دج وبمعدل فائدة متوسطة 14.9% (ياسين، 2013-2014).

2.1.2.2 الأدوات الغير مباشرة: وهي الأدوات التي تم تفعيل استخدامها في عام 2002 في الجزائر وتتمثل في ما يلي:

- **آلية استرجاع السيولة بالمناقصة:** تعتبر هذه الآلية إحدى التقنيات التي استحدثها بنك الجزائر كأسلوب لسحب فائض السيولة، وقد دخلت حيز التنفيذ منذ شهر أبريل لعام 2002، وتعتمد هذه الآلية على استدعاء بنك الجزائر البنوك التجارية التي لديها سيولة فائضة من خلال الإعلان عن مناقصة، ويتم اعتبارها توظيف على بياض بمعدل فائدة ثابت أو متغير (وهيبة، 2014).

- **آلية تسهيل الودائع المغلة للفائدة:** جاء تطبيق هذه الآلية انعكاسا لاستمرار ظاهرة فائض السيولة في النظام المصرفي ابتداء من عام 2005 وتعتبر عن توظيف لفائض السيولة للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر وذلك في شكل عملية على بياض تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر، تستحق عنه فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها ومعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر (وهيبة، 2014).

- **سياسة تأطير الائتمان:** تعد هذه الآلية وسيلة مطبقة في الجزائر بهدف محاربة التضخم، فمن خلال المادة 46 من الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض تم وضع سقف للقروض الممنوحة للدولة بمبلغ أقصى للكشوفات الممنوحة للخزينة بـ 10% من الإيرادات العادية للدولة المحققة خلال السنة المالية السابقة، كما أن آجال تسديدها لا يتجاوز 240 يوما، بالنسبة لمنح هذه القروض يكون بعمولة تسيير يتم التفاوض بين بنك الجزائر ووزارة المالية (والقرض، 2003).

2.2.2 أدوات السياسة النقدية غير التقليدية المطبقة في الجزائر: نتيجة للظروف الراهنة المتمثلة في التراجع الحاد لأسعار البترول، وما نتج عنه من تراجع كافة المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري، استدعى الأمر إجراء تعديل جديد لقانون النقد والقرض خلال 2017 من أجل إدراج أداة التيسير الكمي لإجراء التوازنات الكلية للاقتصاد الجزائري، وتهدف الحكومة من خلال استحداث هذه الأداة لتغطية احتياجات الخزينة، سداد الدين العمومي، تمويل صندوق الاستثمار.

3. اجراءات السياسة النقدية لضبط القروض البنكية ومساهمتها في الحد من التضخم: يعتبر الحد من التضخم هدفاً من أهداف السياسة النقدية، وذلك من خلال استخدام أدواتها (السياسة النقدية)، فالتضخم هو ظاهرة اقتصادية عن الارتفاع المفرط والمستمر في المستوى العام للأسعار، ولمعرفة كيفية الحد من التضخم يجب أولاً التعرف على أسباب التضخم في الجزائر.

1.3 أسباب التضخم: مر نظام الأسعار في الجزائر بعدة مراحل تتناسب مع السياسات الاقتصادية المعلنة، ابتداء من رد الاعتبار لسلطة الدولة من خلال بناء اقتصاد وطني مستقل ومندمج في إطار الاقتصاد الموجه، ثم الانتقال إلى اقتصاد السوق وضيق الاختيارات المتاحة في ظل قيود برامج التسوية الهيكلية المفروضة، فقد تعددت وتتداخل أسباب التضخم في الاقتصاد الجزائري نظرا للاختلالات التي يعاني منها ومن بين أهم أسباب التضخم ما يلي:

- **زيادة الطلب المحلي:** يعتبر التوسع في الاستهلاك وأنماط الاستثمار المعتمدة في الجزائر من أهم العوامل المسؤولة عن ارتفاع الأسعار في كل المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني، حيث يشكل الأجر وعائلاتهم الأكبر من مستهلكي السلع والخدمات، الأجور هي التي تمثل عنصرا هاما في تحديد مستوى الطلب المحلي وبالتالي والتي لها تأثير مباشر على المستوى العام للأسعار (نوة، 2014).

- **الإفراط في الإصدار النقدي:** عرفت الكتلة النقدية ارتفاعا متسارعا منذ عام 1962، حيث انتقلت من 4.1 مليار دج إلى أكثر من 137 مليار دج في عام 1982، وانتقل حجم الكتلة النقدية في عام 1990 إلى 343 مليار دج، ثم وصلت إلى 1776 مليار دج في عام 1999، والملاحظ أن الكتلة النقدية ظلت تنمو بكثرة إلا أن نموها عرف نوعا من الاستقرار من عقد إلى آخر، والسبب في ذلك يعود لمحاولة التحكم في التضخم، خاصة في الفترة بين (1980-1999)، وعرفت الألفية الجديدة نموا متزايدا للكتلة النقدية، حيث انتقلت من 2022.5 مليار دينار عام 2000 إلى 11013 مليار دج عام 2012، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها: التوسع في حجم الائتمان وزيادة كتلة الأجور إلى جانب ارتفاع الإنفاق الحكومي حيث تم الشروع في تنفيذ ما يعرف ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (يحي، 2014).

- **التضخم المستورد:** إن التفكير بأن التطور السريع للواردات وبالذات للسلع الغذائية والاستهلاكية و سلع التجهيز والسلع الوسيطة، أدت إلى نقل التضخم من الأسواق الخارجية إلى السوق المحلية، وخاصة خلال السنوات الأخيرة التي تزامنت مع الأزمة المالية العالمية (يحي، 2014).

2.3 إجراءات ضبط القروض البنكية للحد من التضخم: هي الإجراءات المطبقة من طرف بنك الجزائر لتقييد القدرة على الإقراض للبنوك والتي تتمثل فيما يلي:

- **سياسة إعادة الخصم:** يقوم بنك الجزائر في حالة التضخم برفع معد الخصم الأمر الذي يؤدي الى انخفاض قدرة البنوك على منح القروض وبالتالي الحد من التضخم؛

- **سياسة الاحتياطي النقدي القانوني:** في حالة التضخم يقوم بنك الجزائر بزيادة نسبة الاحتياطي فتقل قدرة البنوك على منح القروض وبالتالي يقل حجم النقد في الاقتصاد يساعد ذلك على تقليل أو مكافحة التضخم؛

- **سياسة السوق المفتوحة:** يتدخل بنك الجزائر ببيع سندات حكومية بأسعار مغرية الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الاحتياطيات النقدية للبنوك، وبالتالي انخفاض قدرة البنوك على منح القروض وبالتالي انخفاض العرض النقدي؛

- **سياسة تأطير الائتمان:** هدف هذه السياسة الحد من قدرة البنوك على الإقراض مباشرة.

4. دراسة حالة أثر مساهمة السياسة النقدية على حجم القروض البنكية للحد من التضخم في الجزائر خلال الفترة (2009-2018): حاولنا من هذا المحور تقدير النماذج الثلاثة للبيانات المقطعية لبانل، لأن عملية تقدير النموذج تعتبر الخطوة الأساسية في تحديد قوة وطبيعة العلاقة بين المتغير التابع (حجم القروض CRE) والمتغيرات المستقلة (معدل إعادة الخصم TED، معدل الإحتياطي النقدي القانوني TRO).

1.4 اختبار نموذج السلاسل الزمنية المقطعية المناسبة للدراسة: قمنا باختبار نموذج السلاسل الزمنية بالاستعانة بتحليل السلاسل الزمنية المقطعية panel data، وذلك من خلال تطبيق ثلاث نماذج وهي: نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Régression Model)، نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effects Model) ونموذج الآثار العشوائية Random (Effects Model)، ثم المفاضلة بينها.

1.1.4 نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي:

جدول (1): نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي

المتغيرات	المعامل	احصائية t	الاحتمال
C	8423.564	2.106086	0.0504
TED	47.40688	0.613662	0.5476
TRO	-2163.932	-1.954222	0.0673
إحتمالية فيشر $f = 0.021756$			
$R^2 = 0.0148$			

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج 9 EVIEWS بناءً على معطيات من النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمالية الثابت مساوية لـ 0.05 وهذا يعني لها معنوية إحصائية في تفسير النموذج، أما احتمالية المتغيرين المستقلين معدل إعادة الخصم ومعدل الاحتياطي النقدي القانوني أكبر من 0.05 وهذا يعني أنها ليس لديهما معنوية إحصائية في تفسير النموذج، ولغرض اكتشاف أن هناك أثر من عدمه فإنه علينا القيام باختبار LM.

- نتائج اختبار LM

الجدول رقم 2: نتائج اختبار لاغرانج LM

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	الإحتمالية
إختبار LM Breusch-Pagan	12.40123	(0.0004)

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج 9 EVIEWS بناءً على معطيات من النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر.

نتائج الجدول أعلاه تقودنا إلى رفض فرضية العدم (نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم) ونقبل الفرضية البديلة التي تقضي بوجود أثر (التأثيرات الثابتة أو التأثيرات العشوائية)، حيث لاحظنا أن نتيجة اختبار LM للمقاطع بلغت 12.40123 باحتمالية معنوية.

2.1.4 نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة

الجدول رقم 03: نتائج تقدير الآثار الثابتة لمعدل إعادة الخصم على حجم القروض

المتغيرات	المعامل	احصائية t	الاحتمال
C	585.7568	2.803350	0.0122
TED	-135.3364	-2.528316	0.0217
إحتمالية فيشر f = 0.00		R ² = 0.67	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج 9 EViews بناءً على معطيات من النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر.

من الجدول أعلاه وحسب مخرجات Eviews إصدار 09 نلاحظ أن احتمالية الثابت والمتغير المستقل معدل إعادة الخصم أقل من 0.05 وهذا يعني أنه لديهما معنوية إحصائية في تفسير النموذج.

الجدول رقم 04: نتائج تقدير الآثار الثابتة لمعدل الاحتياطي النقدي القانوني على حجم القروض

المتغيرات	المعامل	احصائية t	الاحتمال
C	68.55894	1.601213	0.1277
ROA	-1.117257	-0.255533	0.8014
إحتمالية فيشر f = 0.87		R ² = 0.05	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج 9 EViews بناءً على معطيات من النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر.

من الجدول أعلاه وحسب مخرجات Eviews إصدار 09 نلاحظ أن احتمالية الثابت والمتغير المستقل معدل الإحتياطي النقدي القانوني أكبر من 0.05 وهذا يعني أنه ليس لديهما معنوية إحصائية في تفسير النموذج.

3.1.4 نتائج تقدير نموذج الآثار العشوائية

الجدول رقم 05: نتائج تقدير الآثار العشوائية لمعدل إعادة الخصم على حجم القروض

المتغيرات	المعامل	احصائية t	الاحتمال
C	585.7568	2.803350	0.0141
TED	-135.3364	-2.528316	0.0210
إحصائية فيشر f = 0.000		R ² = 0.67	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج 9 EViews بناءً على معطيات من النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر.

من الجدول أعلاه وحسب مخرجات Eviews إصدار 09 نلاحظ أن احتمالية الثابت والمتغير المستقل معدل إعادة الخصم أقل من 0.05 وهذا يعني أنه لديهما معنوية إحصائية في تفسير النموذج، وهنا يجب الاستعانة باختبار هوسمان لمعرفة أيهما أفضل نموذج.

الجدول رقم 06: نتائج تقدير الآثار العشوائية لمعدل الاحتياطي النقدي القانوني على حجم القروض

المتغيرات	المعامل	احصائية t	الاحتمال
C	68.55894	1.015829	0.3232
ROA	-1.117257	-0.255533	0.8012
إحتمالية فيشر f = 0.87		0.05 = R ²	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج 9 EVIEWS بناءً على معطيات من النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمالية الثابت والمتغير المستقل معدل الإحتياطي النقدي القانوني أكبر من 0.05 وهذا يعني أنه ليس لديهما معنوية إحصائية في تفسير النموذج، وبالتالي هنا أيضاً يجب الاستعانة باختبار هوسمان لمعرفة أيهما أفضل نموذج.

- اختيار أفضل نموذج للدراسة (اختبار هوسمان): لتحديد النموذج النهائي للملائم لبيانات الدراسة أي اختيار نموذج الآثار العشوائية أو نموذج الآثار الثابتة نستخدم اختبار هوسمان، فإذا كانت القيمة المحسوبة للاختبار أكبر من القيمة الجدولية الإحصائية، يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج التأثيرات الثابتة يكون هو الأفضل.

وتظهر نتائجه في الجدول التالي:

الجدول رقم 07: نتائج اختبار هوسمان

الاحتمال	قيمة الاختبار chi-sp	إحصائية chi-sp
1	1	0.00

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج 9 EVIEWS بناءً على معطيات من النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر.

تشير نتائج هذا الاختبار الذي يتبع توزيع كاي تربيع إلى أن القيمة المحسوبة بلغت (1.000) وباحتمال يساوي (0.000) وباحتمالية (1.000) إلا أن حسب مخرجات برنامج 9 EVIEWS إصدار 09 الذي يعطينا مباشر النموذج الملائم، فإن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم لهذه الدراسة

2.4. دراسة الاستقرار: لمعرفة مدى استقرار السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة، وتجنب النتائج المزيفة نتيجة عدم استقرارها نقوم بدراسة استقرارية اختبار جذر الوحدة فولر PP على كل متغير.

الجدول رقم 08: نتائج اختبار PP لاستقرار السلاسل الزمنية

المتغيرات	PP Fisher Chi-square		PP Choi Z-stat		الإستقرارية
	القيمة	الاحتمال	القيمة	الاحتمال	
CRE	21.30	0.0003	2.23	0.01	I(0) مستقرة
TED	3.43	0.48	0.27	0.39	/ غير مستقرة
D(TED)	27.14	0.00	4.31	0.00	I(1) مستقرة
TRO	4.65	0.32	0.69	0.24	/ غير مستقرة
D(TRO)	1.70	0.78	0.55	0.71	/ غير مستقرة
D(TRRO.2)	0.36	0.98	1.91	0.97	/ غير مستقرة

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج 9 EVIEWS بناءً على معطيات من النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر.

نلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول استقرارية السلسلة الزمنية لحجم القروض كان عند المستوى $I(0)$ بحيث أن احتمالية القيمة المحسوبة أصغر من 0.05، أما بالنسبة لسلسلة معدل إعادة الخصم فقد استقرت عند الفرق الأول، وسلسلة معدل الإحتياطي النقدي القانوني فهي غير مستقرة، وهذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين معدل إعادة الخصم وحجم القروض فقط، وفي هذه الحالة سنقوم بتطبيق منهجية ARDL للتكامل المتزامن نظراً لعدم استقرارية السلاسل الزمنية من نفس الدرجة.

3.4 اختبار التكامل المشترك باستعمال نموذج ARDL: إن نموذج الإطار العام لمنهج ARDL يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل تقدير فبعد تحديد درجة تكامل متغيرات الدراسة، والتأكد من أنها غير متكاملة من نفس الرتبة، نقوم بتحديد عدد فترات الإبطاء الأمثل بناءً على أقل قيمة لمعيار شوارز واكايك.

1.3.4 اختيار فترة الإبطاء الملائمة للنموذج ككل:

الجدول رقم 09: نتائج اختبار فترات الإبطاء للنموذج

معايير المفاضلة						فترات الإبطاء
SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag	
-91.46547	11.56066	11.60647	11.55818	6127.054	NA	0
-71.96732	9.250860*	9.342489	9.245915*	607.5002	34.12176	1
-71.90912	9.371058	9.508500	9.363640	685.5710	0.094582	2

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج 9 EVIEWS بناءً على معطيات من النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر.

(*) تشير إلى فترة الإبطاء المختارة بواسطة المعيار.

من النتائج أعلاه نلاحظ فترة الإبطاء الملائمة $Lag=1$ كونها معنوية لأكثر عدد من معايير المفاضلة (FPE, AIC, SC, HQ LR,).

2.3.4 نتائج تقدير نموذج ARDL ولفرة إبطاء Lag=1 كانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم 10: نتائج اختبار تقدير نموذج ARDL

المتغيرات	قيمة المعلمة	الانحراف المعياري	إحصائية T	الإحتمالية
TED	289.3150	281.6951	1.027050	0.3231
COINTEQ01	0.071442-	0.071474	0.999553-	0.3358
D(CRE(-1))	0.132750	0.265712	0.499602	0.6257
D(TED)	13.64300-	13.59314	1.003669-	0.3339

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج 9 EViews بناءً على معطيات من النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر.

من الجدول أعلاه نلاحظ أي أن القيمة الاحتمالية لمعدل إعادة الخصم أكبر من 0.05 وبالتالي ليس له تأثير معنوي عند 5 % في المدى القصير.

4.4 تقدير نموذج تصحيح الخطأ VARDL: في حالة وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات النموذج الأمثل للدراسة هو نموذج تصحيح الخطأ VARDL من أجل تقدير سرعة التعديل في حالة الصدمات، والجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها في المدى الطويل:

الجدول رقم 11: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ VARDL لحجم القروض ومعدل إعادة الخصم

المتغيرات	المعامل	الخطأ المعياري	احصائية t
CRE(-1)	1.000000	-	-
TED(-1)	-3735.547	1108.30	[-3.37052]
C	35801.75	-	-
D(CRE)	0.000561	0.03272	[0.01716]
D(TED)	0.000436	0.00014	[3.07496]
D(CRE)	-0.088207	0.36581	[-0.24113]
D(TED)	0.000718	0.00158	[0.45300]
D(CRE)	0.280022	0.38408	[0.72906]
D(TED)	-0.001897	0.00166	[-1.14014]
D(CRE)	49.74184	107.966	[0.46072]
D(TED)	1.714971	0.46775	[3.66639]
D(CRE)	24.89898	137.178	[0.18164]
D(TED)	-0.333080	0.59388	[-0.56085]
D(CRE)	130.1735	143.611	[0.90643]
D(TED)	1.559586	0.62218	[2.50664]
D(CRE)		0.35	
R2			

0.67	D(TED)
------	--------

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج EViews 9 بناءً على معطيات من النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن من نتائج تقدير تصحيح الخطأ، أن R^2 لمعدل إعادة الخصم 67 % معناه أنه لديه قدرة كبيرة على تفسير النموذج، ونلاحظ أيضاً أن معامل تحديد الخطأ أقل من 0.05 فهو معنوي إحصائياً، ويعني أن المتغيرين متكاملة تكاملاً مشتركاً، وأن هناك علاقة طويلة المدى بين المتغيرين الداخلة في النموذج.

5. الخلاصة:

تطرقنا من خلال هذه الدراسة إلى السياسة النقدية في الجزائر وكيفية الحد من التضخم من خلال تقييد حجم القروض، فمن خلالها قدمنا أدوات السياسة النقدية المطبقة في الجزائر، والتي تمثلت في أدوات تقليدية وهي الأدوات التي أصدرها قانون النقد والقرض 10/90 والأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، التي تتضمن الأدوات المباشرة (معدل إعادة الخصم، الإحتياطي النقدي القانوني، وسياسة السوق المفتوحة)، والأدوات غير المباشرة (آلية استرجاع السيولة بالمناقصة، تسهيلة الودائع المغلة للفائدة تأطير الائتمان)، وفي عام 2017 تم إضافة آلية التيسير الكمي، وتطرقنا أيضاً إلى التضخم وكيفية الحد منه من خلال بعض أدوات السياسة النقدية، ثم حاولنا في الأخير دراسة حالة أثر مساهمة السياسة النقدية على حجم القروض البنكية للحد من التضخم في الجزائر وذلك خلال الفترة من (2009 إلى 2018) من أجل معرفة مدى تأثير معدل إعادة الخصم ومعدل الإحتياطي النقدي القانوني (متغيرين مستقلين) على حجم القروض الممنوح من طرف البنوك العاملة بالجزائر (متغير تابع)، وذلك باستخدام تحليل نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (panel)، حيث قمنا بتطبيق ثلاث نماذج وهي نموذج الانحدار التجميعي، نموذج الآثار الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، واستخدمنا في هذه الدراسة أيضاً اختبار سكون السلاسل الزمنية، واختبار ARDL، ونموذج تصحيح الخطأ VARDL وذلك باستخدام برنامج Eviews إصدار 2009.

النتائج:

لقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم القروض ومعدل الإحتياطي النقدي القانوني ومعدل إعادة الخصم؛
- وجود علاقة عكسية بين حجم القروض ومعدل إعادة الخصم وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن زيادة معدل إعادة الخصم يؤدي إلى انخفاض قدرة البنوك على منح القروض وبالتالي الحد من التضخم؛
- في اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات (حجم القروض، معدل إعادة الخصم، معدل الإحتياطي النقدي القانوني)، باستخدام اختبار فيليبس بيرون (PP) تم التوصل إلى استقرارية سلسلة حجم القروض عند المستوى 0، واستقرار سلسلة معدل إعادة الخصم عند الفروقات الأولى وعدم استقرار سلسلة معدل الإحتياطي النقدي القانوني، وبالتالي في هذه الحالة يمكن تطبيق منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج ARDL؛
- بعد إجراء اختبار التكامل المشترك طبقاً لمنهج ARDL للمتغيرين (حجم القروض، معدل إعادة الخصم فقط لأن سلسلة معدل الإحتياطي النقدي القانوني غير مستقرة)، توصلنا إلى أنه ليس هنالك علاقة قصيرة المدى بين حجم القروض ومعدل إعادة الخصم؛
- بعد إجراء اختبار نموذج تصحيح الخطأ VARDL توصلنا إلى وجود أثر سلبي وطويل المدى بين حجم القروض ومعدل إعادة الخصم وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، ومنه فنستنتج إلى أن هناك علاقة توازنية طويلة المدى بين

معدل إعادة الخصم وحجم القروض، وأن السياسة النقدية في الجزائر تساهم في التأثير على حجم القروض الممنوح من طرف البنوك العاملة في الجزائر من خلال معدل إعادة الخصم فقط وبالتالي هذا يساهم في الحد من ظاهرة التضخم.

التوصيات: من النتائج السابقة نقدم التوصيات التالية:

- ضرورة قيام بنك الجزائر بتطوير إطار فعال للسياسة النقدية بما يسمح بامتصاص الفائض في حالة التضخم؛
- يجب على بنك الجزائر ابتكار آليات جديدة لسياسته النقدية حتى تجعلها أكثر مرونة لتقلبات الاقتصاد؛
- ضرورة الأجد من المزيد من الإجراءات الهادفة لتنظيم عمل البنوك ورفع أدائها في تمويل النشاط الاقتصادي.

آفاق البحث: نوصي الباحثين بإجراء دراسات في المواضيع التالية:

- مدى مساهمة التمويل التقليدي للسياسة النقدية في ضبط القروض البنكية كآلية للحد من التضخم؛
- مدى مساهمة آلية التيسير الكمي في ضبط القروض البنكية كآلية للحد من التضخم؛
- مدى مساهمة السياسة النقدية في ضبط القروض البنكية كآلية للحد من التضخم دراسة قياسية للبنوك التجارية العاملة بالجزائر خلال الفترة (2009 – 2019).

6. المراجع:

- باللغة العربية

1. أحمد فريد مصطفى، سعيد محمد السيد حسن (2000)، السياسات النقدية البعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ص 93.
2. بن يوسف نوة (ديسمبر 2014)، أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة 1990-2012، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، (16)، ص 36.
3. رجراج وهيبة (2014)، إدارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية ودور البنك المركزي في تنظيمها، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، (05)، ص 278.
4. صالح مفتاح (2005)، النقود والسياسة النقدية، بدون طبعة، دار الفجر، الجزائر، ص 147.
5. عبد الله قوري يحي (2014)، محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR (1970-2012)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، (14)، ص 81.
6. عبد الله ياسين (2013-2014)، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، ص 119.
7. علي كنعان (2012)، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، ط 1، دار المنهل اللبناني، بيروت، ص 450.
8. المادة 46 من الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (52)، ص 8.

9. يوسف حسن يوسف (2014)، البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول، ط1، دار التعليم الجامعي الاسكندرية، القاهرة، ص97.

—باللغة الفرنسية

10. Christopher Ragan ,(2004-2005), **L'importance de la politique monétaire : une perspective canadienne**, Département des sciences économiques, Université McGill, canada, p04.